الاول لا جرف في منع ما جاء على احد الوزنين المذكورين مما زيد في اوله ميما
كمساجد ومصابيح او لم يكن نحو دراهم وقد نازع بعض الشافعي اشتراط كسر
ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور في العلم رفتشاف وقد ذهب الزجاج
الى انه لا يشترط ذلك واحتج بتكسير هبير ونقول هبائي بالادغام في
ممنوع عامر الصرف قال وامل الهبا عنزا سكرن ولو كان الكلام طمبر فيهما
الثالثة اتفقوا على ان احد العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية
فقال ابو علي هي خروجه عن صيغ الاحاد وهذا الراي هو الراجح وهو
معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية
تكرار الجمع تحقيقا او تقديرا فالتحقيق نحو اكالب واراهط فهما جمع اكلب
وارهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من اول وهلة
لكنه بمثابة ذلك المكرر على اكالب والاراهط فكانه ايضا جمع جمع وهذا
اختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل ابي علي بان افعالا وافعلة كاعراب
واملس جمعان ولا نظير لهما في الاحاد وهما منصرفان والجواب عن ذلك من ثلاثة
اوجه الاول ان افعالا وافعلة جمعان نحو اكالب واناعم في اعلب وانعام
واما فعال وفعال عيل فلا جمعان فنحو جرى افعال وافعل محرى الاحاد في جواز
الجمع وقد نص الزمخشري على انه مذهب سيبويه الثاني انهما يصغران على
لفظهما كالاحاد نحو اكيلب واقيحام واما فعال وفعال عيل فانهما اذا احتمل
رد الى الواحد والرجع الفلنة ثم يفرد ذلك يصغر ان الثالث ان كلا من
افعال وافعلة له نظير من الاحاد بوازنه في الهبة وعنزه الجرف فافعال نظير
في فتح اوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال وتطواف وما افعال نحو تسيابة
وخاتام وافعلة الحد طلال وفي عال وافعلة نظير في فتح اوله وضم ثالثة
تفعل نحو تنقل وتنضب ومفعل نحو مكرم ومحلة على ان ابن الحاجب لو سئل
عن ملايكة لما امكنه ان يعلل منعه الا بان ليس في الاحاد نظير نحو طواعية
وكراهية وتقدا اعتلال منه كالجوار ومعاد وجرا اجرى كسار بمعنى ما كان من الجمع
الموازن مفاعل ومفاعيل معتلا فله حالتان احدهما ان يكون اخره يا. قبلها كسرة

نحو جوار

٢٣

نحو جوار وغواش والاخرى ان تقلب ياؤه الفا نحو عذارى وصحارى فالاول
يجري في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وتجوز تنوينه نحو ومن
فوقهم غواش والفجر وليال عشر وفي النصب يجري مجرى دراهم في سلامة اخره
وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالي والثاني يعرب اعرابه ولا ينون بحال
ولا خلاف في ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجوار تنبيهات
الاول اختلف في تنوين جوار ونحوه فمذهب سيبويه انه تنوين عوض عن
اليا المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد الى انه لانقا. الشاكنين وذهب الاخ
خفش الى انه تنوين صرف لان اليا لما حذفت زالت صيغة مفاعل وبقي
اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه واما جعله عوضا عن
الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف
في نحو موسى وعيسى اولى لان حاجة المتعذر الى التعويض اشد من حاجة
المتعذر ولا نحو مع الالف واللام كما الحو مجمعا تنوين الترنم واللازم فتنوين
فيهما كنزلة الملزوم واما كونه للصرف فضعيف ايضا انه المعروف في قوة الموجود
والا كان اخر ما بقي حرف اعراب واللازم كما كان غير منصرف فان قلت
انه جعل عوضا عن اليا لا بسبب حذفها اولا قلت قال في شرح الكا
فية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان
المنقوص الذي لا ينصرف اثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الذي
ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى
واعلم ان ما نقل عن المبرد من ان التنوين عوض عن الحركة هو
المشهور عنه كما نقله الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب
المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر
فحكم الذي في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله اليا في الرفع والجر
لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله
الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك

والزجاج الى انه عوض عن حركة
اليا ثم حذفت البا ... ح

فعزالة

فوله بما سبب حذفها معتقد العوا ولا يبقى ... بسبب حذفه وما سبب وجوده لان ... بسبب حذفه ولا يستغفار بالكسرة وسبب ... الوجوب في ... فقال ومفردا ولا بد فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)